ولكن يفترق المقالان في تقييم الحقبة اللاحقة لحرب تشرين . فالدكتور محجوب يعتبر ان « نسبة القوى تتحول لصالح الثورة العربية بشكل عام والثورة الفلسطينية بشكل خاص » (٧) . اما الاخ سمارة فيرى نقيض ذلك تماما ويعتبر ان السلطة الوطنية اصبحت ابعد مما كانت بعد تشرين مباشرة ويذهب الى حد المطالبة بالتخلي عن البرنامج المرحلي واعتماد برنامج جديد (٨) . ويقترح الاخ سمارة اساسا لهذا البرنامج « العودة الى الينابيع الاولى اي الميثاق الوطني الفلسطيني » ، ويعتبر ان هذا هو الامر المنطقي الوحيد (٩) !!

اما مقال د . محجوب فيصل الى نتيجة مشابهة ولكن بتماسك منطقي مع منطلقاته (تحسن نسبة القوى) . واختلافنا معه يكمن في هذه المنطلقات بالتحديد . ففي حين تحسن بالتاكيد ميزان القوى لصالح « العرب » (لنستعمل مؤقتا هذا التعبير العام) بعد حرب تشرين الوطنية ولصالح الشعب الفلسطيني بشكل خاص كمحصلة لنضاله المسلح الطويل وتحركاته الجماهيرية والسياسية والاعلامية المترافقة ، الا ان هذا التحسن نسبي ولا يشكل هزيمة حاسمة للحلف الاسرائيلي – الاميركي الامبريالي . اكثر من ذلك ، نقول ان البورجوازيات الحاكمة في مصر وسوريا (وفي مصر بشكل اخص) بددت من خلال تهالكها على الوساطة الاميركية وسيرها في ركاب مشاريع كيسنجر ، الكثير من المكاسب التي حققتها حرب تشرين وليس فقط المكاسب الوطنية العامة للشعبين ، بل وحتى المكاسب التي كان يمكن ان تجنيها كبورجوازيات لها مصالحها الخاصة .

ويكفينا تعبيرا عن هذا التبديد الحرب الاهلية اللبنانية التي اشعلتها القوى المرتبطة بالامبريالية الاميركية ، والتي سرعان ما تحولت الى حرب عربية – عربية تستنزف فيها كل القوى المشاركة في الوقت الذي تستعيد فيه الدولة الصهيونية انفاسها وتؤمن لنفسها شهورا طويلة من الهدوء المطلق على حدودها . وقد عبر هنري كيسنجر نفسه عن هذا التحول في تصريح اخير له قال فيه بالحرف الواحد : « الظروف الآن ... تبدو بالنسبة الينا افضل مما كانت عليه في اي وقت منذ انتهاء الحرب » (١٠) .

وعلى الصعيد الفلسطيني ، وبالرغم من كل النزيف البشري في لبنان ومحاولات الحصار ومصادرة تمثل الشعب الفلسطيني ، ما زالت المقاومة الفلسطينية تحتفظ برصيدها الجماهيري الهائل (الذي تعبر عنه يوميا انتفاضات الارض المحتلة) وبرصيدها الدولي بالتاكيد . لكن حالة التردي في « التنسيق » العسكري (لنستعمل تعبيرا مخففا عن واقع الحال) بين قوى المواجهة مع العدو الاساسي (التي وصلت بالنسبة لمصر بعد اتفاقية سيناء الى حد التجميد الكامل لامكانيات الضغط العسكري على اسرائيل) ليست دون اثر بالتاكيد